

Distr.: General
30 May 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البند ١٦٦ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لتوجيه انتباهكم إلى آخر الحوادث في حملة الإرهاب الفلسطيني المستمرة الموجهة ضد المواطنين الإسرائيليين.

ففي مساء يوم الاثنين، ٢٧ أيار/مايو، وفي حوالي الساعة ١٨/٤٠ (بالتوقيت المحلي)، فجر انتحاري فلسطيني نفسه عند مدخل مركز تجاري مزدحم في مدينة بتاح تكفيا الإسرائيلية. وكانت القنبلة محشوة بالمسامير وأشياء أخرى لمضاعفة آلام ومعاناة الضحايا. وأبلغ شهود العيان أنهم رأوا جثثا تتطاير في الهواء من شدة الانفجار كما تناثرت الدماء والأشلاء وغيرها من الأعضاء البشرية في موقع الهجوم. وقد قتل إسرائيليان في الانفجار - طفلة عمرها ١٨ شهرا وحدثها - وأصيب ما يزيد على ٥٠ آخرين، عدد منهم في حالة خطيرة. وقد أعلنت كتائب الأقصى مسؤوليتها عن هذا الانفجار أيضا.

وفي يوم الاثنين أيضا، نجح رجال شرطة القدس في إحباط هجوم إرهابي ضخم، عندما اكتشفوا عبوة متفجرة زنة ٥ كيلوجرامات عند مدخل مبنى سكني في حي فرنش هيل. وتمكن أحد خبراء المفرعات من إبطال مفعول العبوة دون أن يصاب أحد بأذى.

وفي مساء الثلاثاء، ٢٨ أيار/مايو، في حوالي الساعة ٢٣/٠٠ (بالتوقيت المحلي)، دخل إرهابي فلسطيني مسلح منطقة ايتامار وبدأ في إطلاق النار بشكل عشوائي على المدنيين. وكان أول ضحاياه تلميذين في طور المراهقة يلعبان كرة السلة أمام مدرستهما،

أرديا قتيلين. ثم دخل الإرهابي مبنى المدرسة حيث فتح النار على مجموعة أخرى من التلاميذ، فقتل واحد منهم وأصاب اثنين آخرين بجراح قبل أن يضع أحد حراس الأمن حدا لعملية العنف هذه. وقد أعلنت كتائب شهداء الأقصى، الجناح الإرهابي لحركة فتح التي يتزعمها ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية مسؤوليتها عن الهجوم.

وفي يوم الثلاثاء أيضا، قُتل ألبرت مالول - ٥٠ عاما، وهو أحد سكان القدس عندما نصب إرهابيون فلسطينيون كمينا لسيارته على بضع مئات من الأمتار من ملتقى الطرق "بوركا". وأصيب شقيقه، هيرتزل، ٤٠ عاما، الذي كان أيضا في السيارة، ونقل إلى أحد مستشفيات القدس.

وهذه هي آخر الحوادث في حملة الإرهاب الفلسطيني المستمرة التي وردت تفاصيلها في رسائل عديدة منذ اندلاع أعمال العنف في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وتحمّل حكومة إسرائيل السلطة الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات المسؤولية الكاملة عن تلك الحوادث. فالقيادة الفلسطينية تواصل تقديم الدعم المالي والمعنوي للمنظمات الإرهابية، وتحرض شعبها على العنف والإرهاب، وتتواطأ مع إرهابيين معروفين، وتسمح لعناصر إرهابية بممارسة نشاطها بحرية في أراضيها.

وبرغم عشرات الآلاف من أفراد الأمن التابعين للسلطة الفلسطينية والذين يأتمرون بأمر من عرفات، لم يؤذن حتى الآن باتخاذ أي إجراء لمكافحة المنظمات الإرهابية التي تواصل العمل بحرية على مرأى من القيادة الفلسطينية ومؤسساتها الأمنية. وأفادت مؤخرا بعض التقارير بأن تنظيمات إرهابية تقوم بتوزيع كتيبات تتضمن تعليمات عن كيفية تصنيع قنبلة من مواد منزلية عادية وعن كيفية اختراق الأمن الإسرائيلي وتفجير القنبلة وسط جموع المدنيين. فهل يستعصى وضع حد لتوزيع هذه المواد بحرية، والقبض على إرهابيين معروفين ومصادرة أسلحتهم، على قدرة ٤٠.٠٠٠ شرطي مسلح؟

ويفضل رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات سياسة الازدواجية، التي يصدر بموجبها الإدانات لإرضاء الجمهور الغربي في الوقت الذي يغض فيه الطرف عن الجهود المستمرة لقتل وإصابة المدنيين الإسرائيليين والتي تنطلق من الأقاليم الخاضعة لسيطرته. وتنسحب هذه السياسة المزدوجة حتى على الهجمات التي تكون قوات فتح التابعة لعرفات مسؤولة عنها، كما كان الحال في عدد من الحوادث التي وقعت مؤخرا، بما فيها انفجار يوم الاثنين في بتاح تكفيا.

لقد مضى أكثر من ٢٠ شهرا على بداية الحملة الإرهابية الفلسطينية، وما زلنا في انتظار أي مؤشر من القيادة الفلسطينية على أن ندائها لوقف الإرهاب؛ ليست مجرد كلام.

وأما عن الإدانات التي صدرت عن رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، فينبغي لكي تكتسب قدرا من المصدقية، أن تكون مصحوبة ولو مرة واحدة بأفعال تهدف إلى وضع حد لمثل هذه الهجمات. وتطلب إسرائيل إلى المجتمع الدولي ممارسة أشد الضغوط على القيادة الفلسطينية وإجبارها على الوفاء بتعهداتها بتفكيك البنية الأساسية للإرهاب، والقبض على الإرهابيين المعروفين ووضع حد فوري للتحريض على الإرهاب والعمليات الانتحارية وتمجيدها. لأن عدم تحقيق ذلك من شأنه أن يقوض بشدة الجهود الرامية إلى العودة إلى عملية الحوار والمفاوضات التي تشكل السبيل الوحيد المتاح من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للتراع.

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ١٦٦ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يهودا لانكري

الممثل الدائم